الفصل الثالث

الترابط بين التخطيط الأقتصادى والأجتماعى

مقدمه

أولاً: التخطيط الأقتصادي والأجتماعي

١ ـ أهمية التخطيط الأجتماعى

٢ ـ مبررات أسلوب التخطيط فى التنمية الأقتصادية

ثانياً: العناصر الأساسية للخطة الأقتصادية والأجتماعية

ثالثاً: أوجه الأختلاف بين التخطيط الأشتراكي والتخطيط الرأسمإلي.

رابعاً: دور كل من القطاع العام/ والقطاع الخاص في الخطة الشاملة

الربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

مقدمة

يهتم التخطيط الاقتصادى بدراسة القاعدة الإقتصادية وهياكل الإنتاج القائمة، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور الإستثمار والإنتاج والتوظيف. وعلاج الإتجاهات التضخمية والعجز فى الميزانية العامة للدولة والميزان التجارى وميزان المدفوعات. والتخطيط الاجتماعى يركز على الجوانب الاجتماعية مثل خدمات التعليم والصحة والثقافة ويستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة وينصرف التخطيط الاجتماعى إلى معالجة جوانب وقضايا معينة تتعلق بالسكان وخصائصهم الديموغرافية ومستويات الخدمة الاجتماعية كالإسكان ورعاية الطفولة كما يهتم بأسواق العمل ومستويات الأجور والدخل ومشاركة الأفراد فى المجتمع على غير ذلك من الموضوعات التى ترتبط بالتنمية الاجتماعية.

التنمية الاقتصادية هى الوسيلة التى يلجأ إليها الكثير من الدول النامية لرفع مستوى معيشة المواطنين، لأن التنمية تؤدى إلى زيادة الدخل القومى عن طريق الزيادة فى الإنتاج. اما معدل التنمية فإنه يتوقف على عاملين : -

١ - تمويلى

٢ - تخطيطى

العامل الأول : هو حجم المدخرات المحلية والمعونه الاقتصادية الاجنبية.

العامل الثانى : فهو القدره على إحكام وضع خطة مثلى للتنمية.

ويرتبط هذا الدافع الأخير بحجم القطاع العام، إذ أن هذا القطاع هو الشكل المألوف للملكية الاجتماعية لأدوات الأنتاج، بمعنى أن الدولة فى هذه الحالة تعتبر ممثلة لمجموع الشعب فى ملكية هذه الأدوات، وكلما كان القطاع العام متسعاً فى نطاقة، أمكن إدارة الاقتصاد القومى كله على أساس خطة متتابعة ويمكن أن نعرف التخطيط القومى مرة آخرى بأنه تنظيم لعملية التنمية الاقتصادية بغية رفع مستوى معيشة المواطنين، أو عملية تنظيم شامل لمختلف مرافق البلاد وأجهزتها، بما يحقق معدلات التنمية الاقتصادية المرسومة بالسرعة المقررة للوصول بدخل الأفراد إلى ما يحقق رخائهم وحرياتهم الأساسية، ويضمن مشاركتهم فى النهوض بالأنتاج القومى، مع التنسيق المستمر بين ما يراد تحقيقة من أهداف وما يستخدم فى سبيل ذلك من موارد.(١)

فالتخطيط الاقتصادى يعنى الجهود الخاصة بوضع الاقتصاد القومى فى اتجاهات مرغوب فيها لتحقيق أهداف موضوعه أو معطاه، وذلك بوضع خطط متتالية تمكن من استغلال الوسائل والامكانيات المتاحة بالشكل الذى يقلل من الضائع ويساعد على تحقيق الأهداف بأقل التكاليف الممكنة وكذلك فى أقل الفترات الزمنية الممكنة.

والتخطيط فى المجال الاقتصادى بأى شكل من أشكاله أو درجة من دراجاته، يتطلب تدخل بدرجة ما من الحكومة أو الدولة، ويتوقف نوعية التخطيط على مقدار هذه الدرجة،

وتدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية أصبح مقبولا منذ فترة الثلاثينيات من هذا القرن. وأن تواجد الخلاف حول درجة وشمول هذا التدخل. فأبقت البلاد الرأسمالية تدخل الدولة فى حدود معينة وأصبح التخطيط فى تلك البلاد يعرف بالتخطيط المؤشر. والتخطيط المؤشر يعتمد أساساً على التنبؤ بالمستقبل ثم وضع الحوافز والسياسات اللازمة لتوجيه الاقتصاد وتيسيره فى الاتجاه المرغوب نحو الأهداف الموضوعة.

وبين هذا النوع من التخطيط التأشيرى والتخطيط المركزى، نجد أن البلدان التى استقلت حديثاً والتى تعانى كما يعانى غيرها من الدول الفقيرة من ظاهرة التخلف، وجدت أن الوسيلة الفعالة لنشل نفسها من هوة الدوائر المفرغة للفقر والتخلف أن تلجأ إلى نظام ما من أنظمة التخطيط. فبعض هذه الدول مال إلى نظام التخطيط المركزى فى ظل تطبيق اشتراكى أما الآخر فاكتفى بقدر ما من تملك الدولة لوسائل الأنتاج، ومن خلالها تستطيع الدولة التأثير فى مسار الاقتصاد القومى.(٢).

أولا : التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

١ـ أهمية التخطيط الاجتماعي

فى ضوء مناقشتنا يمكن تلخيص أهمية التخطيط الاجتماعى فيما يلى : ـ(٣)

أ ـ بدون تخطيط سليم لا يمكن تحديد السياسة أو الخطط وما تتضمن من برامج ومشروعات للتنفيذ فالتخطيط هو الوسيلة التنظيمية والتنسيقية المتكاملة التى تساعد على تخطيط الأهداف.

ب ـ تؤدى عمليات التخطيط إلى تنسيق الجهود وعدم تعارض الخطط بما يحقق وفراً فى التنفيذ وفى الوقت اللازم .لاتمامها وبذلك يضمن التخطيط سلامة التنفيذ والوصول إلى الأهداف بأقل تكليف وفى أقل وقت ممكن .

ج ـ يعبىء التخطيط جميع الموارد البشرية والمادية والطبيعية والادارية والسياسية والروحية ويضمن حسن استخدامها استخداماً فعالاً لتحقيق الأهداف .

د ـ يساعد التخطيط على رسم الحلول للمواقف والصعوبات المحتملة الوقوع فى كل خطوات التنفيذ وفى جميع المستويات فيؤدى ذلك إلى نجاح الخطة وأستمرار التنفيذ .

هـ ـ لايمكن الوصول إلى الأهداف المرسومة البعيدة المدى دفعة واحدة لذلك يساعد التخطيط على وضع الخطط المناسبة للوصول إلى تلك الأهداف النهائية عن طريق الوصول فى كل خطة إلى أهداف كوسيلة للأهداف النهائية .

و ـ يحدد التخطيط الحاجات والمشكلات ويساعد على تنظيمها حسب أولويتها بعد مشاركة القاعدة الشعبية فيها .

ز ـ حاجتنا دائماً أكثر من مواردنا وبالتخطيط يمكننا أن نحدد قواعد الأولويات ونواجه الحاجات فى حدود الامكانيات .

ح ـ وأخيراً فان التخطيط الاجتماعى فى تقديرنا ضرورياً وليس تخطيطاً نوعياً فحسب بل

تخطيطاً كاملاً شاملاً ومحصلة لجميع أنواع التخطيط الآخرى لا سيما التخطيط الاقتصادى بالذات .

٢- مبررات أسلوب التخطيط في التنمية الاقتصادية .

هناك فى الواقع أعتبارات كثيرة تقضي باتباع الأسلوب الاشتراكى .ويمكننا أن نجملها فيما يلى:-

أولا : التنمية غير المخططة لا تحقق أفضل النتائج .

اذا نظرنا إلى الاقتصاديات للدول النامية بوجه عام لوجدنا أنه لا تتوافر لديها الأجهزة الضخمة الحساسة التى يمكن أن تكفل تلقائياً زيادة الإنتاج ورفع معدلات الاستثمار إلى المستويات التى تحقق الهدف الرئيسى من التنمية وهو رفع المستوى المعيشى للمواطنين، ولهذا كان من الضرورى وجود جهاز تخطيطى يكفل حصر الإمكانيات ، والتعرف على الاحتياجات (المحلية ـ القومية) ، والتنسيق والتوفيق بين مختلف القطاعات الأنشطة الاقتصادية .

ثانياً : التنمية غيرمخططة لاتؤدي للمعدلات التنموية المرجوة.

الزيادة السكانية غير المتوقعة تؤدى إلى أنهيار عمليات التخطيط ، فيتطلب الإسراع بعجلة التنمية ليتسنى زيادة الدخل القومى بنسبة أكبر من الزيادة السكانية ، وهذا ما لا تضمن تحقيقة التنمية غير المخططة .

ثالثا : التنمية غير المخططة تعزف عن بعض مشروعات التنمية الاساسية.

تدل الحقائق المشاهدة على أن هناك من المشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية ما تمتد فترة الإنشائه إلى سنوات طويلة قبل أن يؤتى ثمارة وينفيد منه المجتمع، وقد يقترن طول فترة الإنشاء أو التنفيذ بحاجة مثل هذه المشروعات إلى رءوس أموال ضخمة قد يعجز المنظمون الأفراد عن تدبيرها أفراداً أو جماعات . ولو ترك لهم الأمر لما أقدموا عليها ، مثل تنفيذ مشروعات مترو الأنفاق أو السد العالى حيث يتطلب مئات المليارات من العملات الصعبة . أو على تنفيذ مشروعات كاستصلاح مساحات واسعة من الاراضى ـ كاتوشكى يستغرق تنفيذها أعواماً طويلة قبل أن تجتاز الارض مرحلة الاستصلاح أو الأستزراع إلى مرحلة الزراعة الحدية و ما فوق الحدية ، بل أن هناك من المشروعات مالا يقدم علية المنظمون الأفراد ، لأن عنصر المخاطرة فيه جسيم ، أو لأنه لا يدر عائداً سريعاً. مع ما لهذه المشروعات من أهمية بالغة للاقتصاد القومى والوطنى.

فالتخطيط إذن هو الذى يضمن الأنماط الصحيحة للنمو الاقتصادى ، وهو الذى يضع وينفذ السياسة الاقتصادية الطويلة المدى ، وهى السياسة التى تقرن بين سد الاحتياجات الحاضرة واطراد النمو فى المستقبل .

رابعا : التنمية غير المخطط لا تحقق النمو المتوازن للاقتصاد القومي.

أن النمو المتوازن لمختلف الأنشطة الاقتصادية هدف منشود اجتماعياً ، ويرجع ذلك إلى أن التوازن يضمن التوافق بين معدلات النمو فى جميع الأنشطة ، فلا يتخلف نشاط عن الآخر

، فيعوق هذا التخلف نمو الأنشطة الأخرى . كيف يمكن مثلا أن نحقق التنمية الزراعية والصناعية والسياحية ، مالم تتوافر خدمات المرافق العامة والنقل والمواصلات والبنية الاساسية وغيرها من الصناعات الأساسية ؟

وكيف يمكن أن نحقق التنمية فى قطاع الصناعة ، مالم نضمن تزايد الإنتاج الزراعى بما يكفل إعالة الأعداد المتزايدة من القوى العاملة فى هذا القطاع ؟

لابد إذن من النمو المتوازن لأن أنشطة الاقتصاد القومى، على اختلافها ، مترابطة متكاملة ، يشد بعضها أزر البعض الآخر، هذا فضلا عن النمو الصناعى فى حد ذاته يعتبر أحد الأنشطة الهامة فى الاقتصاد النامى نمواً متكاملا متجمعاً، فهو متكامل لأن الصناعات تعتمد على بعضها البعض إلى حد بعيد. إذ أن معظم الصناعات لا تكتمل منتجاتها إلا بشراء ما تنتجه الصناعات الأخرى اذاً وما من سبيل لتحقيق النمو المتوازن لمختلف الأنشطة ، إلا بالتخطيط الاقتصادى الشامل الذى يضمن التوسع «الديناميكى» للسوق فى شكل موجات من الاستثمار الجديد فى مشروعات متعددة يتم تنفيذها فى وقت واحد ، وذلك فى حدود الموارد المتاحة .

خامساً : التنمية غير المخططة لا تضمن حسن اختيار مشروعات التنمية.

إننا إذ نسلم بأن التنمية غير المخططة لا تقوم على دراسات فنية واقتصادية سليمة فهى بطبيعتها عشوائية تستهدف الربح دون النظر إلى المصلحة القومية ، فالتخطيط يعتبر بمثابة إجراء وقائى يضمن حسن اختيار نموذج التنمية بتقرير أولويات المشروعات التى تتضمنها الخطة الإقتصادية.

سادساً : التنمية غير المخططة لا تحقق العدالة الاجتماعية .

ولعل من أبرز سمات الدولة التى تبدأ أولى مراحل نموها هبوط مستوى الدخل القومى ومستوى دخل الفرد المتوسط ، فضلا عن التفاوت الكبير فى توزيع الدخول والثروات فى المجتمع ، إذ تحصل قلة من الأفراد على أعلى عوائد عوامل الإنتاج، سواء أكانت عوائد العمل (الاجور) أم عوائد التملك (الارباح ـ الفوائد ـ الإيجارات) ، بينما لا يحصل السواد الأعظم من السكان إلا على القليل من هذا الفوائد .

ولا شك أنه لو ترك التنمية الاقتصادية دون تخطيط ، فإن هذا التفاوت في الدخول والثروات سيتزايد على مر الزمن ، لأن التنمية دون تخطيط لابد أن تفضى إلى تراكم الثروات الكبيرة الخاصة .

ثانيا: العناصر الأساسية للخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة:

عندما يصدر القرار السياسى بوضع خطة عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية تنفذ على مدار فترة زمنية طويلة نسبياً تتراوح بين خمس وسبع سنوات، وتتضمن برامج ومشروعات وأعمالا يتم تنفيذها فى مدة الخطة، يقوم الوزراء المختصون بدراسة المشروعات

فى القطاعات التى تدخل فى أختصاصهم، ثم يتقدمون إلى جهاز التخطيط المركزى ببرامجهم المقترحة للسنوات الخمس المقبلة، ولضمان إحكام التتابع الزمنى يمكن البدء برسم الخطة طويلة الأجل بتقديرات إجمالية.

وفى نطاق هذا الاطار العريض يتم إعداد خطة أكثر تفصيلا للسنوات الخمس المقبلة، لتعد منها خطة السنة الأولى بدرجة أكثر تفصيلاً، حيث تعد منها ميزانية الدولة لنفس العام.

وهكذا يتحقق التعاون المنشود بين جهاز التخطيط وبين الوزارات المعنية، وعادة يختص جهاز التخطيط بالتجميع والتحليل التخطيطى. أما الوزارات فتختص بالنواحى الفنية والاقتصادية الخاصة بمشروعاتها، كتقدير الإنتاج فى كل مشروع، ومستلزماته، والقيمة المضافة، والاستثمار وحجم العالة، وهذه البيانات تقدمها الوزارات المعنية التى تتعهد بتنفيذها والعمل على تحقيقها عند إقرار الخطة.

وتكون أهداف الخطة الاقتصادية العامة أساساً لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة، وتعد هذه على ضوء التقديرات الواردة فى مشروع الخطة السنوية، كما أنه لا يجوز الأرتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الأطار العام للخطة.

فإن أهداف هذه الخطة تحدد على أساس الزيادة فى عناصرها المختلفة، كالإنتاج المحلى والدخل (القيمة المضافة) والاستهلاك والادخار والاستثمار والعمالة والأجور وعوائد حقوق التملك، بنسبة لسنة معينة تتخذ كسنة للأساس. والإنتاج هو العنصر الرئيسى فى الخطة، ويتكون هذا العنصر من سلع وخدمات. أما الدخل (القيمة المضافة) كعنصر آخر من عناصر الخطة فهو ما يفيض للمجتمع من الإنتاج بعد أستنزال مستلزماته التى يستخدمها المجتمع فى سبيل الحصول عليه. وأما الاستهلاك كعنصر ثالث فهو ذلك الجزء من الدخل الذى ينفقه المجتمع فى أغراض الاستهلاك. ومن الأهمية بمكان معرفة تطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمط هذا الأستهلاك الذى يسهم فى تحقيق الهدف. وأن الاستثمار هو استخدام المدخرات فى مشروعات التنمية. كما أن العمالة تحتل مكاناً بارزاً فى أهداف الخطة، ولا يعنينا بالعمالة هنا عدد العاملين فحسب، بل حجم الأجور وإنتاجية العامل ووسائل رفعها تحقيقاً للتنمية. والأدخار هو ما يفيض من الدخل بعد الإنفاق على الأستهلاك. أما عوائد التملك فهى تدخل ضمن عناصر الخطة.

وعلى ضوء ما تقدم يراعى عند إعداد الخطة الخمسية العامة أو الخطط السنوية تقدير ما يلى:

١- الإنتاج القومى فى القطاعات المختلفة ،مستلزماته وأنواع السلع والخدمات المنتجة وتكاليف الإنتاج واستخدامه فى الداخل وفى الخارج، وأهداف الخطة فى هذه النواحى.

٢- مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعات المختلفة ونفقاتها، والعائد المنتظر منها، وإجراءات تنفيذها وتشغيلها.

٣- العمالة فى المجتمع، وتهيئة فرص العمل، والتدريب الفنى المهنى، وتزايد إنتاجية العامل.

٤ـ الأجور والأرباح المختلفة للأفراد والهيئات بسبب الإنتاج والمدخرات التى تنشأ من الدخول فى القطاعات المختلفة، ووسائل توجيهها نحو الاستثمار ومصادر التمويل والاستثمارات الأخرى، والأهداف العامة للادخار والاستثمار والدخل.

٥ـ مستوى الاستهلاك، وتوافر السلع والخدمات لتحقيق مستوى معيشة أفضل لأفراد الشعب وخاصة الطبقات المحدودة الدخل.

ويمكن تقسيم إطار الخطة العامة بطرق مختلفة، إلا أن الجهاز المركزى للتخطيط قام بتقسيم إطار الخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة إلى عشرة أقسام يمكن اجمالها على النحو التالى:

١ـ الاستثمار.

٢ـ الإنتاج ومستلزماته والتنمية المضافة.

٣ـ الموازين السلعية التى تبين الموارد السلعية المتاحة فى الإنتاج المحلى، والواردات السلعية وتوزيعها فى الاستخدام بين الصادرات والاستهلاك النهائى، ومستلزمات الأنتاج والاستثمار.

٤ـ الصادرات والواردات السلعية.

٥ـ الاستهلاك النهائى السلعى.

٦ـ توزيع القيمة المضافة بين الأجور والمرتبات وحقوق التملك.

٧ـ عدد العاملين وأجورهم.

٨ـ الموقف المالى للقطاع الحكومى، والبيانات الخاصة بالخدمات الحكومية.

٩ـ الاعمال الحكومية.

١٠ـ الدخل القومى وأستخداماته والتمويل ومصادره.

فالخطة المثلى هى التى تتوزع نتائجها ومنافعها على أوسع نطاق داخل حدود الدولة، مع مراعاة حالة كل محافظة أو قطاع أو منطقة محلية من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

ثالثاً: أوجه الأختلاف بين التخطيط الأشتراكي والتخطيط الرأسمالي

فى هذا المقام نوضح أوجه الأختلاف بين التخطيط الأشتراكى/ التخطيط الرأسمالى (التأشيرى) .

١ ـ التخطيط الأشتراكي

أن الأسلوب الأشتراكى فى التنمية المخططة يتضمن رسم خطة أقتصادية وأجتماعية شاملة تضع أهدافاً معينة لتتحقيق فى فترة زمنية معينة بوسائل وتنظيمات معينة.

التخطيط الأشتراكى يتطلب أذن أتخاذ القرارات الأقتصادية الأساسية من جانب العاملين، ولهذا المطلب ثلاث دلالات :

أولهـا: أن هذا المطلب تعبير عن الحقيقة القائلة بأن التخطيط الأشتراكى لا يمكن أن يتم إلا فى أطار تركيب أجتماعى لا يوجد فيه أناس لا يعملون، ولا يوجد فيه مستغلون، ولا طفيليون عالة على المجتمع.

وثانيها: أن هذا المطلب تعبير آخر عن المطلب السابق، هو أن الأنتاج الأشتراكى لا يتحقق إلا عندما تكون وسائل الأنتاج والتبادل الأساسية فى أيدى المجتمع لا فى أيدى الأفراد - وهذا يتطلب تأميم وسائل الأنتاج والتبادل الأساسية. ولكى تستمر بأطراد عملية التحول الأشتراكى يكون أهم ما يجب عمله هو أن تمتلك الجماعة ما يسمى (مراكز السيطرة) فى الأقتصاد، كالصناعة الثقيلة، والمناجم ووسائل المواصلات العامة والمؤسسات التجارية الكبرى، والتجارة الخارجية والبنوك وشركات التأمين.

وثالثـاً: فإن المطلب الثالث للتخطيط الأشتراكى هو وجود المقومات التى تتيح للعاملين أمكانية المشاركة بشكل أيجابى فى وضع الخطط الأقتصادية وفى تنفيذها. وهنا يجب تهيئة الظروف الملائمة لأقامة ديموقراطية حقيقية ولأتاحة التداول الحر للأفكار والأقتراحات والنقد. (٤)

وإذا لم يتوافر هذا الشرط، فلا يمكن أن يصبح التخطيط عملاً جماعياً، ولا يمكن أن يحظى بالتأييد والمساندة الفعالة من جانب العاملين، بل يصبح عاجزاً عن الأستفادة من كل قوى الأقتصاد وأمكانياته.

وبديهى أن الأشكال الملموسة لهذه الأبنية للديموقراطية الحقيقية لا تخضع لنموذج واحد، بل تختلف أختلافاً كبيراً حسب الظروف الخاصة بكل بلد، وحسب تقاليد، ودرجة تطوير، وحسب الخبرة التاريخية التى أنصهرت فيها كل بلد. ومع ذلك فالشئ الأساسى هو أشتراك العاملين مشاركة فعالة فى أعداد الخطط الأقتصادية، وخاصة بعض أوجه الخطط التى تهتم بشكل أو أخر.

ومن المهم أن نشير إلى أن مساهمة العاملين الفعالة فى أعداد وتطبيق الخطط لم يتم أبداً إلا بتدخل «طليعة منبثقة من الجماهير نفسها» تقوم بتسليح الجماهير أيدلوجياً ومن هنا كان نشر الأشتراكية العلمية، ونشر التحليل العلمى وتوعية الجماهير بهما أمر واجب. للوصول إلى العدالة الأجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص للشعب على أساس من الكفاية والعدل، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالسيطرة الهامة على أدوات الأنتاج، وهى خطوة أساسية إلى الأشتراكية(٥)

من الجهة الأخرى نجد الأتحاد السوفيتى «سابقاً» وقد مارس تجربة تخطيطية ذات صفات وشروط خاصة وذلك منذ العشرينيات من هذا القرن. والتخطيط السوفيتى تخطيط مركزى الذى يعتمد أساساً على تملك الدولة لوسائل الأنتاج وبالتالى التحكم فى المحددات الأقتصادية ومستويات الأنتاج والأستهلاك والأدخار والأستثمار والأنتاج فى القطاعات الأقتصادية المختلفة وذلك بناء على قرارات أو توجيهات مركزية. وأصبحت أدارة الأقتصاد القومى، نتيجة ذلك، من أهم وظائف الدولة الأشتراكية. ويتم توجيه الأقتصاد إلى الأهداف الموضوعية

أو المعطاة من قبل أعلى سلطة سياسية بناء على خطط أقتصادية متتابعة. وقد بدأت أول خطة تنمية فى الأتحاد السوفيتى عام ١٩٢٢ .

التخطيط المركزى فهو تخطيط شامل بطبيعته، فحيث تتملك الدولة كل وسائل الأنتاج فلا يمكن بالتالى أن يكون تخطيطاً جزئياً، إذ أن تخطيط أى نشاط أقتصادى لابد وأن يمتد تأثيره على الأقتصاد القومى ومن ثم لابد من تقدير حسابات هذا التأثير. وكذلك ليس من السبل أو حتى من المنطقى تخطيط قطاع ما وترك القطاعات الأخرى دون تخطيط إذ أن تخطيط قطاع ما لابد وأن يحدث تغيرات فى القطاعات الأخرى لما بين القطاعات من تشابك، ويكون لزاماً تخطيط القطاعات الأخرى لمواجهة هذه التغيرات. ومن ثم يمكن القول أن التخطيط المركزى القومى يرتكن على تملك الدولة لوسائل الإنتاج أن يكون تخطيطاً شاملاً يشمل جميع القطاعات والمتغيرات الأقتصادية ويمتد كذلك إلى المتغيرات غير الأقتصادية ذات التأثير على المتغيرات الأقتصادية.

والتخطيط الذى ينطوى على المركزية أو قدر كبير منها قد يساعد الدول المتخلفة على أنجاز أو تكوين قاعدة النمو التلقائى بشكل أقل تكلفة وفى ذلك حل المشكلة ندة الموارد، وعناصر التخطيط تؤكد هذا المعنى، فحيث يوضع الهدف فإن الوسائل التى تختار لتحقيق هذه الأهداف تكون أقلها تكلفة. كما ينطوى على أختصار المدة التى تتكون فيها قاعدة النمو. وذلك بشرط أن يتوافر للتخطيط مناخه وشروطه وأن تتماثل دجة كافية من الألتقاء والتوافق بين عناصره. (٢)

التخطيط الرأسمالي :

يتمثل أحد أشكال تأثير رأسمالية الدولة الأحتكارية على الأقتصاد فى البرمجة والضبط من قبل الدولة. وتحاول الدول الرأسمالية بواسطتها أن تتجنب خبرة التخطيط من البلدان الأشتراكية وتكييف العلاقات الأنتاجية الرأسمالية للمستوى المعاصر من تطور القوى المنتجة.

ومن أجل برمجة الأقتصاد يجرى تنظيم الأحصائيات، وتحليل الوضع الأقتصادى، وجمع ونشر المعلومات الأقتصادية، وتوضع برامج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، كما توضع تنبوءات لتطور الأقتصاد على المدى البعيد. ويمكن تقسيم هذا النشاط إلى ثلاث مراحل أساسية على وجه التقريب.

المرحلة الأولى: تجرى على أساس المعطيات الأحصائية والمعلومات الأقتصادية الأخرى دراسة الوضع الأقتصادى فى بداية فترة التنبؤ.

المرحلة الثانية: تبذل على أساس دراسة الميول الرئيسية لتطور الأقتصاد محاولة لوضع تنبؤ له لمرحلة طويلة، خمس سنوات مثلاً. كما توضع تنبوءات للنسب الأساسية المنتظرة فى نهاية الفترة المبرمجة.

المرحلة الثالثة: وهى المرحلة الختامية تتلخص فى وضع توصيات لرجال الأعمال الرأسماليين. وهذه التوصيات تعتبر أسلوباً غير مباشر للتأثير على الأقتصاد. فهيئات الدولة

تقدم توصيات بصدد تطوير هذه الفروع الأقتصادية أو تلك، وتضمن مساعدات مالية معينة، وتقليص الضرائب أو على العكس تحذر رجال الأعمال الرأسماليين من أنه سيتوجب عليهم فى حالة تجاهل التوصيات الحكومية أن يدفعوا ضرائب أكثر وسيقل أنتفاعهم من مساعدة الدولة وهيئاتها المالية. وأن المعطيات والتدابير الأساسية التى توضع طبقاً لهذه المراحل الثلاث تصاغ على شكل «خطط» أو برامج للتنمية الأقتصادية.

ويرى بعض الأقتصاديين المبتمين بشئون تخطيط التنمية، أن التخطيط المؤشر ليس تخطيطاً بمعنى الكلمة حيث أن تأثير الدولة ليس تأثيراً مباشراً. كما أنه لا ينطوى على عنصر الألزام وبالتالى لا يضمن تنفيذ الخطة المرسومة. إذ أن وسائل الأنتاج أو أغلبها ما زال فى يد الأفراد وعليه فأن ضمأن التنفيذ ليس مؤكداً. وبناء على ذلك فلكى يتم تنفيذ الخطة فى الوقت والطريقة المطلوبة لابد أن يتوافر عنصر الألزام فى التخطيط ولن يتأتى ذلك إلا بتملك الدولة وسائل الأنتاج أو أن يكون، على أقل الفروض ، القطاع العام القطاع المسيطر وذات التأثير الغالب على توجيه الأقتصاد القومى الوجهة المطلوبة (١).

والتخطيط المؤشر قد يكون كلياً بمعنى أشتماله على الإقتصاد القومى بقطاعاته وأنشطته الرئيسية، يضع من الأساليب والحوافز التى تضمن دفع الأقتصاد القومى إلي الهدف المستقبلى المطلوب. وقد يكون قطاعياً يختص بقطاع معين وجد أنه لصالح الأقتصاد القومى تنشيطه ودفعه إلى مستويات أعلى، وقد يكون جزئياً أى يتم بمشكلة أستراتيجية أو هيكلة ذات تأثير واضح على الإقتصاد القومى فى فترة حاضرة أو مستقبلية.

وإذا قبلنا فكرة أن التخطيط المؤشر ليس تخطيطاً بمعنى الكلمة فأننا بذلك نسلم بأن التعرض للتخطيط يكون من خلال التخطيط المركزى فقط. والواقع أن التخطيط كى يشتمل على معناه ولكى يستفاد من تأثيره المطلوب، لابد وأن تتوالد معه القدرة على التنفيذ بالقدر المطلوب وأن يلازمه عنصر الألزام حتى يتم التنفيذ بالطريقة المناسبة. ولن يتأتى ذلك إلا بالأمكانيات المطلقة ـ أو بدرجة كبيرة فى السيطرة على وسائل الأنتاج والمحددات الأقتصادية.(٢)

والواقع يشير إلى أمكانية نجاح التخطيط التأشيرى فى البلاد المتقدمة حيث أن الحوافز والسياسات الأقتصادية التى تنطوى على دراسات دقيقة ذات تأثير واضح على رجال الأعمال ومن ثم يمكن توبع الأقتصاد إلى المسار المطلوب وأن كان ذلك لا يتحقق بالقدر المطلوب فى كثير من الأحوال إلا أن له مزايا متعددة بالنسبة لتلك البلاد. أما البلاد المتخلفة فتحتاج إلى قدر كبير من المركزية نظراً لعوامل متعددة منها:

أولاً الأعتماد النفسى للسكان على الحكومات من جهة.

ثانياً الحاجة إلى تنسيق الخدمات.

ثالثاً ندرة الموارد والحاجة الملحة لدفع الأقتصاد القومى من دوائر التخلف المغلقة.

وتعليقاً على ما سبق يرتدى التخطيط الأقتصادى والأجتماعى فى بلدان التوجه

الرأسمالى طابعاً جزئياً وضيقاً خاصة وهو يشمل بالأساس نمط رأسمالية الدولة.

الهدف الرئيسى لهذا التخطيط ليس تلبية حاجات ومطالب الكادحين، بل توفير ظروف أكثر ملائمة لنشاط الرأسماليين المحليين المتنامى بسرعة.

تستخدم ميزانية الدولة على نطاق واسع من أجل تحقيق ذلك. فمن الميزانية تخصص المعونات لدعم الرأسمال المحلى.

برامج التنمية الأجتماعية (التعليم، الصحة، تصفية البطالة، وألخ) فهى لا تشغل فى هذه الخطط سوى مكان متواضع للغاية من الواضح لماذا تتخذ الجماهير الواسعة من الكادحين فى تلك البلدان موقفاً لا مبالياً من مثل هذا «التخطيط، : فهو لا يعكس مصالحها الحيوية الجذرية. وهذه الخطط نفسها توضع فى المكاتب لجماعة قليلة العدد من الخبراء بدون أشتراك المنظمات السياسية والأجتماعية للكادحين، وبدون مناقشتها بصورة واسعة وديمقراطية من قبل الشعب بأسره.

أما عن أمكانيات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى بلدان التوجه الأشتراكى فهى مغايرة لما سبق. فالدولة هناك تحدد (بلدان التوجه الرأسمالى) الأهداف والمهام الطبقية الأساسية لسياستها الأقتصادية وللتخطيط بوجه خاص. ولقد وصلت إلى السلطة فى بلدان التوجه الأشتراكى القوى الديمقراطية الثورية التى تسعى للتعبير عن مصالح الطبقة العاملة الوطنية والفلاحين الكادحين والمثقفين الثوريين. ومن الواضح للعيان أن الطابع الطبقى لدولة التوجه الأشتراكى يختلف أختلافاً هاماً جداً عن الطابع الطبقى لدولة التوجه الرأسمالى.

التخطيط فى بلدان التوجه الأشتراكى موجه ليس فقط ضد المخلفات الأقطاعية فى الأقتصاد وتسلط الرأسمال الأجنبى، الأمر المميز لغالبية البلدان النامية. بل أن خاصية التخطيط الأقتصادى والأجتماعى فى بلدان التوجه الأشتراكى تكمن فى أن الأنظمة الديمقراطية الثورية تحاول أستخدام التخطيط بصورة فعالة بغية تمهيداً الظروف للتطور الأشتراكى. أن خاصية السلطة السياسية ووجود قطاع الدولة يتيحان القيام بتأثير منظم من قبل النظام الديمقراطى الثورى على الأقتصاد الوطنى الذى يعتبر قطاع الدولة فيه القاعدة الأقتصادية للسياسة الديمقراطية الثورية فى حقيقة الأمر.

طابع التخطيط فى بلدان التواجه الأشتراكى يتحدد بالجوهر الطبقى للسلطة الديمقراطية الثورية والطبيعة الأقتصادية والأجتماعية لقطاع الدولة. ويعتبر التخطيط بحد ذاته تنفيذاً للسياسة الأقتصادية لهذه السلطة المعتمدة بالدرجة الأولى على قاعدة أقتصادية معينة.

يحاول النظام الديمقراطى الثورى الحفاظ على نسب أقتصادية معينة والتأثير ليس فقط على الإنتاج، بل وعلى البنية الإجتماعية للمجتمع، ويهدف إلى الحد بصورة كبيرة من نشاط القطاع، وإلى حل عدد من القضايا الأجتماعية (رفع المستوى المعيشى للكادحين، مكافحة البطالة، التنظيم العقلانى للتعليم والصحة، وألخ)، وإلى تطوير علاقاته الأقتصادية الخارجية مع البلدان الأشتراكية. ويجرى فى مجال التخطيط وأدارة الأقتصاد فى بلدان التوجه

الأشتراكى تطبيق بعض الأشكال الديمقراطية لمشاركة الكادحين والمنظمات الأجتماعية فى التخطيط وأدارة المشاريع.

رابعاً: دور كل من القطاع العام/القطاع الخاص في الخطة الشاملة

ومن الضرورى بعد عرضنا السابق أن نلم بدور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى الاقتصاد المخطط .

القطاع العام :

ويتكون القطاع العام فى الاقتصاد القومى عن طريق التحول الاجتماعى الاشتراكى لوسائل الأنتاج. وذلك بالسيطرة على قمم الاقتصاد القومى عن طريق عمليات التاميم الاشتراكى . ويمثل التأميم الاشتراكى أعادة ثروات الشعب التى أغتصبت منه فى الماضى إلى أصحابها الحقيقيين . فمن المعروف أن ثروات الرأسماليين تكون بعضها عن طريق العمل الذى قامت به أجيال من القوى العاملة فى المجتمع والبعض الاخر نتيجة ارتباط هذه الطبقة بالمصالح الاستعمارية التى كانت قائمة فى المجتمع .

يلقى التأميم الاشتراكى لوسائل الأنتاج الرئيسية، التناقضات الاساسية فى الرأسمالية أى بين الطبيعة الاجتماعية للأنتاج وبين الشكل الخاص للملكية الرأسماليين. وينجعل التاميم علاقات الأنتاج متفقة مع القوى الأنتاجية ويزيل العقبات من طريق تطورنا المقبل. وعند ما يتم تأميم أهم سائل الأنتاج تشرع الدولة فى تنظيم قطاع جديد لم يكن معروفاً فى الاقتصاد القومى وهو القطاع الاشتراكى ويضم هذا القطاع الصانع والمصارف ووسائل النقل والمشروعات التجارية والزراعية التى تملكها الدولة والجمعيات التعاونية ذات الاسلوب الاشتراكى التي تشرف على عمليات التموين والتسويق والتسليف والاستهلاك والأنتاج . وعندما يتم ارساء قواعد القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد القومى يكون الحجر الاساسى لعملية البناء الضخمة قد وضع. ويشرع الشعب فى عملية بناء الاسس للاقتصاد الاشتراكى كله .

ويلعب القطاع الاشتراكى الدور القيادى فى عملية البناء الاشتراكى وينشأ ذلك عن أن هذا القطاع يضم الفروع المهمة للاقتصاد القومى أو ما يعرف بقمم الأقتصاد، ولأن القطاع يجد أيضا تحت تصرفه أحدث المعدات وأكثرها كفاية ويمثل القطاع فى الوقت نفسه الاسلوب الاكثر تقدمية فى علاقات الأنتاج ولايبقى ثمة مجال لاستغلال الأنسان لاخيه الأنسان فى المشروعات لأن قوة العمالة لا تظل سلعة . ويصبح عمل هذه العمالة لمنفعة العمالة نفسها والمجتمع ، يعود كل ما ينتجه القطاع الاشتراكى للشعب بالكامل في مجموعه .

وبذلك يكون القطاع العام هو ذلك الشكل من العلاقات الاجتماعية الذي يتكون أثناء نضال الاتجاهات المختلفة داخل الجبهة الموحدة .

وهو يتفق مع مصالح الرأسمالية الوطنية لأنه :

١ ـ يحميها من الاحتكارات العالمية .

٢ ـ يساعد على تعبئة الثروات الوطنية من أجل

كما أنه يتفق مع مصالح الطبقة العاملة لأنه :

١ ـ يحد من فوضى الرأسمالية الخاصة فى الاقتصاد .

٢ ـ يخلق ويطور القوى المنتجة فى شكل تنظيمى يكون مواتيا من أجل تحويله إلى قوى اشتراكية فى المستقبل .

٣ ـ نشر التعاون فى الأنتاج الصغير والاشكال الأخرى لتنظيم الأنتاج وجعله اجتماعيا .

ولكى نتعرف على أهم مواطن الضعف التى تؤثر على كفاءة القطاع العام وتحول دون تحقيق أهدافه يجب أن نتحاشى اللبس بين المفاهيم الاقتصادية الاساسية في دراسة القطاع العام والتى تتسبب فى الوقوع فى الخطأ عند التحليل :

أولا : أن ممارسة القطاع العام ووحداته لانشطته ، كثيراً ما يختلف كالاختلاف عن القواعد المنصوص عليها فى القوانين والتشريعات وليس بذلك بغريب فى معظم التجارب التى شهدها أنشاء وتطوير القطاع العام فى البلاد المختلفة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، فى الواقع المصرى، أن الدور الفعلى الذى يمارسه العمال فى أدارة وحدات القطاع العام محدود للغاية ولا يتشمى مع الدور الذى يكفله القانون وكذلك فإن حرية مجلس أدارة الشركة فى تحديد أسعار بيع منتجاتها تكاد تكون معدومة رغم أنها واردة بالقانون. ولذا فإنه يجب علينا عند المناقشة الموضوعية أن ندرس ما يحدث فى الواقع وليس التشريع. (٥)

ثانيـــاً: من أهم الأسباب التى أدت إلى رفع شعار تطوير القطاع العام وفصل الملكية عن الأدارة واللامركزية، هو التخلص من مشكلة المركزية وتخفيف القيود التى تعانى منها أدارة وحدات القطاع العام. ونجد هنا خطأ آخر نقع فيه دائماً وهو عدم التمييز بين الهيكل التنظيمى (الذى يحدد العلاقات والمسئوليات بين وحدات القطاع العام) وبين السياسات الأقتصادية التى تحكم نشاط القطاع العام.

وبالنظر إلى المشاكل التى تحد من كفاءة الأدارة والأداء فى القطاع العام المصرى كمثال، نجد أن من أهم هذه المشاكل مشكلة جمود اللوائح التى تحكم سياسة الأجور والتوظيف ومشكلة سياسة تسعير منتجات القطاع العام وهذا أيضاً نجد أن العلاج لا يمكن أبداً فى الهيكل التنظيمى. وأى تعديل فى الهيكل يضيف أو يستبعد حلقة تنظيمية لا يترتب عليه الحد من هاتين المشكلتين. ومن هذا المنطلق كان من الضرورى الأعتراف بأن عملية ألغاء المؤسسات عام ١٩٧٦ وأعادة تشكيلها تحت مسمى « جديد «هيئات القطاع العام» لا يغير من جوهر المشكلة فأى تغيير هيكلى يعود بأثر هامشى على الأنتاجية طالما أن هذه الأصلاحات لا تمس الأسباب الجوهرية.

ثالثاً: أن مفهوم الكفاءة الأنتاجية يجب أن يكون واضحاً حتى يتسنى لأى جهة تقوم بتقييم أداء الشركات بأستخدام المؤشرات المختلفة لقياسها. هذا وتسود المناقشة فى موضوع الكفاءة الكثير من اللبس لعدم تحديد العوامل التى تتسبب فى أنخفاض مستوى الأداء

وضألة العائد الأقتصادى من أى مشكلة. ومن الضرورى التمييز بين أنخفاض مستوى الأدارة كأحد الأسباب الجوهرية وراء تواضع نتائج الأعمال، وبين الأسباب الأخرى مثل الأسعار المشوهة التى تستخدم فى تقييم نتائج أعمال الشركات. ومن ثم تظبر موقفاً غير واقعى لمستوى الكفاءة الأنتاجية وكذلك للأدارة غير الأقتصادية للمشروعات التى من المتوقع أن تحقق خسارة طالما لم تتغير مواصفات المشروع الفنية. والعلاج أذن هو التعرض إلى سؤ الأدارة على مستوى الشركة فى بعض الحالات وعلى مستوى السياسة الأقتصادية فى معظم الحالات.

ونستخلص من أوجه اللبس الثلاثة أن الخطأ يكمن فى سوء الأدارة الأقتصادية، أو بمعنى آخر فى وجود حالة من عدم الاتساق فى السياسة الأقتصادية، أما عن طريق الجمود وعدم الألتزام بمراجعة السياسات المختلفة ومبرراتها، أو عن طريق أتخاذ سياسات جزئية لا تتناول المشكلة من كافة جوانبها.

القطاع الخاص:

ويشمل القطاع الخاص - قطاعى الرأسمالية الوطنية وقطاع السلع الصغيرة - ويضم قطاع الرأسمالية الوطنية وقطاع السلع الصغيرة - ويضم قطاع الرأسمالية الوطنية المشروعات الأقتصادية التى تعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج وعمالة الأجور. وهو يمثل فى المدينة أصحاب المشروعات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة ويمثل فى الريف كبار ومتوسطى ملاك الأراضى.

ويضم قطاع السلع الصغيرة أرباب الحرف الذين ترتكز أقتصاديتهم إلى الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج وإلى عملهم الشخصى كما يضم مزارع الفلاحين الصغيرة وهم يرتبطون جميعاً وإلى حد كبير بالسوق.

إلا أنه من الضرورى السيطرة على هذين القطاعين من قبل القطاع العام أى من الدولة لمنع نموهما بالدجة التى تهدد البناء الأشتراكى نفسه، ويعود المجتمع إلى صورة من صور الأستغلال الرأسمالى، والسيطرة على قطاع الرأسمالية الوطنية تتأتى عن طريق تحديده وتقييده لمنعه من الاستغلال وليكون قطاعاً منتجاً يعمل على زيادة الانتاج والأرتفاع بمستوى الأنتاج والعمل على تنمية قوى الانتاج فى المجتمع كما يجب أن يتحول قطاع السلع أثناء مرحلة بناء الأشتراكية إلى الانتاج الاشتراكى عن طريق أقامة المنظمات التعاونيات المختلفة القادرة على تحريك الجبود الانسانية خصوصاً فى الريف لمواجهة مشاكله.

ومن تحليلنا السابق يمكننا أستنباط عدة عناصر تمثل الأركان الأساسية للتخطيط على أختلاف أنماطه ومستوياته وهى تشمل الأهداف ، الموارد ، الفترة الزمنية، الوسائل ، البيانات. التى تعتبر عناصر حيوية وهامة، وأن أهمال أى عنصر منها سوف يبعد عن التخطيط كأسلوب علمى منظم لتدبر الأمكانات وحل المشكلات.